

# الإلتزام القضائي

الحكم القضائي مصدر جديد للإلتزام  
(دراسة فنية لتعديل القاضي للعقد)



دكتور

سمير تناغو

أستاذ القانون المدني

كلية الحقوق - جامعة الإسكندرية



٠٠٢٠١٠٠٣٢٨٨٢٢

## فهرس الكتاب

٣	بيان
٥	تصدر
٩	مقدمة
٩	١- متى يكون الحكم مصدراً للإلتزام
١٥	الفصل الأول التجديد الضروري
١٥	٢- فكرة التجديد الضروري
١٨	المبحث الأول التجديد الضروري في القانون الروماني وتأثيره على القانون الحديث
١٨	٣- الدعوى والحق في القانون الروماني
٢٣	٤- الخصومة القضائية Litiscontestatio: طبيعتها وشكلها
٢٦	٥- التفرقة بين التجديد الرضائي والتجديد الضروري
٢٩	٦- تأثير التجديد الضروري في القانون الروماني على القانون الحديث
٣٤	٧- الخلاصة
٣٦	المبحث الثاني التجديد الضروري في المسؤولية المدنية في القانون الحديث
٣٦	المطلب الأول التجديد الضروري في نطاق المسؤولية العقدية في القانون الحديث
٣٧	٨- التجديد الضروري عند مورلان وماركاديه
٣٨	٩- التجديد الضروري ووحدة المسؤولية المدنية العقدية: ليفيفر، ديشام، وجرانمولان

٤٠	١٠- التجديد الضروري ومبدأ وحدة الخطأ: بلانيول.....
٤٢	١١- التجديد الضروري وثنائية المسؤولية: دي جي.....
٤٤	١٢- التجديد الضروري، ووحدة مبدأ المسؤولية وثنائية الصياغة لكل من المسئوليتين: مازو، تتك، مارتي ورينو.....
٤٨	١٣- التجديد الضروري ومبدأ وحدة الخطأ في إطار النظرية الخالصة للقانون: كلسن.....
٥١	١٤- التجديد الضروري وقضاء محكمة النقض الفرنسية.....
٥٧	<b>المطلب الثاني</b> <b>التجديد الضروري في نطاق</b> <b>المسئولية التقصيرية في القانون الحديث</b>
٥٧	١٥- الإلتزامان.....
٦٠	١٦- حلول الإلتزام محل الإلتزام آخر.....
٦٢	١٧- النظرية القضائية في التجديد الضروري مقارنة بالنظريات الفقهية.....
٦٥	١٨- آثار الإلتزامين المتعاقبين.....
٦٦	١٩- مناقشة عامة للفصل الأول: تأثير الخصومة على الحق.....
٧١	٢٠- خاتمة.....
٧٣	<b>الفصل الثاني</b> <b>الحكم مصدر للإلتزام</b>
٧٣	<b>المبحث الأول</b> <b>التعديل المنشئ للإلتزام القضائي</b>
٧٣	٢١- العقد فكرة وقرينة.....
٧٦	٢٢- القانون والعقد: تدرجهما.....
٧٨	٢٣- تعديل العقد وتفسيره.....
٧٩	٢٤- تعديل العقد وتكملة العقد.....
٨١	٢٥- تعديل العقد وإنقاصه.....

٨٤	٢٦- التعديل والتكيف وتحول العقد.....
٨٥	٢٧- تعديل العقد ونظرية العيب.....
٨٩	٢٨- التعديل الضروري والتعديل الرضائي.....
٩٠	٢٩- التعديل لا يسمح بالفسخ.....
٩١	٣٠- التعديل الأمر والتعديل المفسر.....
٩٥	٣١- الخلاصة: التعديل الضروري والأمر يقضي على الإلتزام العقدي:.....
٩٨	المبحث الثاني فكرة الحكم المنشئ للإلتزام
٩٨	٣٢- البحث عن وسيلة صياغة جديدة.....
١٠١	٣٣- نقد نظرية جوسمران عن العقد الموجه.....
١٠٥	٣٤- حيلة العدالة وحيلة العقد.....
١٠٧	٣٥- التجديد الضروري.....
١١١	٣٦- العنصر الجديد.....
١١٢	٣٧- التجديد الضروري وتنازع القوانين في الزمان.....
١١٥	٣٨- التجديد الضروري بالإرادة المنفردة.....
١١٧	٣٩- التجديد التشريعي والتجديد القضائي.....
١١٩	٤٠- المعيار القانوني: فكرة أسوء فهمها بسبب الترجمة الخاطئة لللمة الإنجليزية Rule.....
١٢٣	٤١- خلاصة.....
١٢٤	الفصل الثالث تطبيقات وتحليل وآثار الحكم المنشئ للإلتزام
١٢٤	المبحث الأول تطبيقات الحكم المنشئ للإلتزام في فرنسا وفي مصر
١٢٤	٤٢- الغبن بالمعنى الواسع.....

<b>المطلب الأول</b>	
<b>الفن المعاصر للعقد</b>	
١٢٦	٤٣- الإستغلال طبقاً للمادة ١٢٩ من القانون المدني المصري.....
١٢٦	٤٤- الإلتزامات المبالغ فيها للقاصر المأذون طبقاً للمادة ٤٨٤ فقرة ٢
١٣١	من تقنين نابليون.....
١٣٢	٤٥- عقود المهنيين: الوكيل، المحامي، المهندس المدني، الطبيب..الخ.
١٣٤	٤٦- عقود الإذعان طبقاً للمادتين ١٠٠ و ١٤٩ من التقنين المدني المصري.....
١٣٩	٤٧- الشرط الجزائي طبقاً للمواد ٢٢٣ وما بعدها من التقنين المدني المصري.....
١٤٣	٤٨- الإنقاذ البحري والمساعدة البحرية طبقاً لإتفاقية بروكسل في ٢٣ سبتمبر ١٩١٠، المطبقة في مصر وفي فرنسا.....
<b>المطلب الثاني</b>	
<b>الفن الطارئ بعد إبرام العقد</b>	
١٤٥	٤٩- الظروف الطارئة.....
١٥١	٥٠- هل تعتبر نظرة الميسرة تعديلاً؟.....
١٥٣	٥١- خاتمة المطلب الأول.....
<b>المبحث الثاني</b>	
<b>تحليل وآثار الحكم المنشئ للإلتزام</b>	
١٥٤	٥٢- النقص في التشريع.....
١٦٠	٥٣- الفصل بين السلطات.....
١٦٢	٥٤- القضاء مصدر القانون.....
١٦٦	٥٥- رفض فكرة حكومة القضاء وفكرة السلطة البريتورية للقضاء...
١٦٩	٥٦- التفويض الصريح للسلطة التقديرية.....
	٥٧- تحليل فكرة السلطة التقديرية، فكرة غير قاصرة على القرار

١٧١	الإداري.....
١٧٤	٥٨- السلطة المنشئة ليست قاصرة على القرار الإداري.....
١٧٦	٥٩- الحكم القضائي لا يتضمن أي عنصر تشريعي أو إداري: وحدة الحكم.....
١٨١	٦٠- مصير نظرية العمل القضائي.....
١٨٣	٦١- مصير نظرية الحكم المنشئ.....
١٨٦	٦٢- آثار الحكم المنشئ للإلتزام.....
١٨٧	٦٣- خلاصة المطلب الثاني.....
١٨٧	٦٤- خاتمة عامة لنظرية الإلتزام القضائي.....
١٩١	تعليق الأستاذ الدكتور إسماعيل غانم علي الرسالة.....
٢٠١	فهرس الموضوعات.....